حتى نهاية فبراير 2021م		حتى نهاية فبراير 2022م
953	متوسط الإنتاج (ألف برميل يوميا)	1,019
42	متوسط سعر برميل النفط (دولار أمريكي)	81
603	صافي إيرادات النفط (مليون ر.ع)	1,094

الأداء المالي حتى نهاية فبراير

مليون ر.ع

2021		2022	نسبة التغير
1,092	الإيرادات	1,918	%75.6
1,549	الإنفاق	1,707	%10.2
(457)	العجز / الفائض	210	-

210 مليون ريال عماني فائضًا ماليًا حتى نهاية فبراير من عام 2022م

الإيرادات

بلغت جملة الإيرادات المحصلة حتى نهاية فبراير 2022م نحو (1,918) مليون ريال عماني، محققة ارتفاعاً بلغت نسبته (75.6%) مقارنة بالإيرادات المحصلة في نفس الفترة من عام 2021م. **ويعزى هذا الإرتفاع إلى:**

مليون ريال عماني

البيان (حتى نهاية فبراير)	2021	2022	نسبة التغير
صافي إيرادات النفط	603	1,094	%81.4
إيرادات الغاز	235	509	%116.6
الإيرادات الجارية	240	311	%29.6
الإيرادات والاستردادات الرأسمالية	13	4	-
إجمالي الإيرادات	1,092	1,918	%75.6

01

ارتفاع متوسط سعر النفط المحقق إلى نحو (81) دولار أمريكي للبرميل مقارنة بالسعر المحقق خلال نفس الفترة من عام 2021م والذي بلغ (42) دولار امريكي.

02

ارتفاع متوسط إنتاج النفط ليبلغ (1,019) ألف برميل يوميا مقارنة بنحو (953) ألف برميل خلال نفس الفترة من عام 2021م.

03

ارتفاع إيرادات الغاز التي بلغت نحو (509) مليون ريال عماني، وذلك نتيجة إلى ارتفاع أسعار الغاز وزيادة الإنتاج بالإضافة إلى البدء في استلام إيرادات الغاز من قبل شركة تنمية طاقة عمان.

04

ارتفاع الإيرادات الجارية بنسبة (29.6%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2021م، وذلك نتيجة للبدء في تحصيل إيرادات ضريبة القيمة المضافة، إلى جانب تحصيل رسوم أخرى.

الإنفاق

شهد الإنفاق العام حتى نهاية فبراير 2022م ارتفاعاً بنسبة (10.2%) عن الإنفاق الفعلي للفترة ذاتها من عام 2021م، ويأتي ذلك مدفوعاً بارتفاع:

1. **سداد فوائد القروض** بنحو **(186)** مليون ريال عماني، مقارنة بسداد نحو **(148)** مليون ريال عماني بنهاية فبراير 2021م.
2. **جملة المصروفات الاستثمارية** (الإنمائية والرأسمالية) للوزارات المدنية والتي بلغت نحو **(56)** مليون ريال عماني بنهاية فبراير 2022م.
3. **مصروفات نقل وشراء الغاز** الذي بلغ **(123)** مليون ريال عماني.

العجز / الفائض

واصلت الميزانية العامة للدولة تحقيق فائضاً مالياً بنهاية فبراير 2022 والذي بلغ نحو **(210)** مليون ريال عماني، مقارنة بتسجيل عجز مالي بلغ **(457)** مليون ريال عماني في نفس الفترة من عام 2021م.

الحكومة تبدأ بخفض المديونية العامة للدولة لتصل إلى 19.46 مليار ريال عماني بنهاية إبريل 2022م

بلغ إجمالي المبالغ المعتمدة في الميزانية العامة للدولة 2022م لسداد القروض نحو (4) مليار ريال عماني منها سداد أصل القروض بنحو (2.7) مليار ريال عماني، وسداد فوائد القروض بنحو (1.3) مليار ريال عماني.

وتعمل وزارة المالية بنهاية إبريل الجاري على سداد قروض تتجاوز قيمتها (2.85) مليار ريال عماني (7.4 مليار دولار أمريكي)، وذلك في إطار استراتيجيتها لإدارة الدين العام، وخطتها لتوظيف الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع متوسط أسعار بيع النفط لخفض العجز المالي وتقليل تكلفة ومخاطر الدين العام.

إدارة الدين العام

القروض المسددة

1.49 مليار ر.ع، حتى مارس2022م منها سداد قرض بقيمة **850 مليون ر.ع** قبل موعد استحقاقه

القروض الجاري سدادها

1.365 مليار ر.ع، بنهاية إبريل 2022م

القروض التي تم تنفيذها مؤخراً

1.55 مليار ر.ع توقيع اتفاقية تمويل في مارس 2022م.

26 مؤسسة مالية حول العالم

150٪ نسبة طلبات المشاركة للتمويل

توزيع مخصصات الميزانية الإنمائية لعام 2022م

خصصت الميزانية العامة للدولة لعام 2022م، (900) مليون ريال عماني للصرف على تنفيذ المشروعات الإنمائية ويمثل هذا المبلغ السيولة النقدية المقدر صرفها خلال عام 2022م وفقاً لمعدلات التنفيذ الفعلية، حيث تم مراعاة تنفيذ المشاريع وفقاً للأولويات والتكلفة المالية والعائد الاقتصادي والاجتماعي المتوقع من كل مشروع وذلك وفق الجدول أدناه:

مليون ريال عماني

القطاع	المبلغ	النسبة
قطاع الإنتاج السلعي (النفط الخام +المعادن والمحاجر+ الزراعة + الأسماك + الصناعة التحويلية)	69.5	%7.7
قطاع الإنتاج الخدمي (الإسكان + التجارة + الكهرباء + المياه + البريد والبرق والهاتف + السياحة)	137.5	%15.3
قطاع الهياكل الاجتماعية (التعليم + التدريب المهني + الصحة + الاعلام والثقافة والشؤون الدينية + المراكز الاجتماعية + مراكز الشباب)	211.2	%23.5
قطاع الهياكل الاساسية (الطرق + المطارات + الموانئ + الري وموارد المياه + تخطيط المدن وخدمات البلديات + الإدارة الحكومية + البيئة ومكافحة التلوث)	481.8	%53.5
إجمالي القطاعات	900	%100

وقد أسدى جلالة السلطان هيثم بن طارق –رعاه الله- توجيهاته السامية في 23 مارس 2022م، بزيادة مخصصات الميزانية الإنمائية بنحو 200 مليون ريال عماني ليصل إجمالي الصرف على المشاريع الإنمائية خلال عام 2022م (1.1) مليار ريال عماني، والتي سيتم توزيعها على المشاريع الإنمائية في مختلف محافظات السلطنة.

الأداء الاقتصادي العالمي والمحلي

الاقتصاد العالمي

أشارت مؤسسة **IHS MARKIT** التابعة لوكالة ستاندرد آند بورز إلى أنه من المتوقع أن يتراجع نمو الاقتصاد العالمي إلى (4.2%) في عام 2022م بسبب ضعف الأداء في بلدان أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية والصين واليابان. وستشهد معظم دول العالم تباطؤ في النمو فيما عدا بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا التي ستشهد تحسناً في النمو نتيجة أرتفاع إيرادات صادرات النفط. وأضافت المؤسسة بأن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي سوف يستقر عند (3.4%) و (3.1%) خلال عامي 2023م و2024م على التوالي مع تشديد السياسات المالية والنقدية.

أسواق النفط العالمية

تشهد أسعار النفط تقلبات نتيجة إندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا. حيث شهدت أسعار النفط إرتفاعاً كبيراً عند مطلع شهر مارس بعدما وصل أعلى سعر للنفط الخام حينها (128$)، ليتراجع سعر النفط فيما بعد إلى نحو (104$). وقد تفاوتت توقعات المنظمات الدولية لأسعار النفط لتتراوح بين (135-101) دولاراً للبرميل على المدى القصير (2022- 2023م) ما إذا استمرت الحرب بين روسيا وأوكرانيا.

الاقتصاد المحلي

سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسلطنة عُمان ارتفاعًا نسبته (16%) بنهاية ديسمبر 2021م ليسجل (33,016.5) مليون ريال عماني، مقارنة بتسجيل (28,442) مليون ريال عماني بنهاية ديسمبر 2020م. ويعزى هذا الارتفاع وفق ما أشار إليه المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى ارتفاع القيمة المُضافة للأنشطة النفطية بنسبة (38.5%)، وارتفاع نمو الأنشطة غير النفطية بنسبة (8.4%) في نهاية ديسمبر 2021م.

تحسن التصنيف الائتماني إلى "BB-" مع نظرة مستقبلية مستقرة

S&P Global Ratings

رفعت وكالة ستاندرد آند بورز تصنيفها الائتماني لسلطنة عُمان من "B+" إلى "BB-" مع نظرة مستقبلية مستقرة لأول مرة منذ عام 2015م، وذلك نتيجة تحسن مؤشرات المالية العامة للدولة وانخفاض مخاطر الدين العام.

وتُعزي الوكالة هذا التحسن إلى الإجراءات المالية التي اتخذتها الحكومة في إطار الخطة المالية متوسطة المدى وارتفاع متوسط سعر بيع النفط ومعدل الإنتاج النفطي. وتتوقع الوكالة بأن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 3.9%، مع توقعات بأن تحقق سلطنة عُمان فائضًا ماليًا بنسبة 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022م.